يهتم الاقتصاد السياسي بتحليل الظواهر الاقتصادية من عدة زوايا، وهي عملية الإنتاج والمبادلة والاستهلاك، وهناك عدة تعريفات لهذا العلم، من الجوانب الثلاث المذكورة، لذلك سوف يتم دراسة هذا الموضوع من خلال هذه الجوانب بداية بتعريفه وتحديد علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، كما سنتطرق لأهم المدارس الاقتصادية، وتقديم تصورها للتحليل الاقتصادي حسب ايديولوجيتها المختلفة مع التركيز على أهمها.

المحاضرة الأولى: مفهوم الإقتصاد السياسي

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي:

هو علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد البشرية النادرة على أساس أنه يدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية المرتبطة بالسلوك الاجتماعي عن طريق الإنفاق، ودراسة الكيفية التي يجب على الأفراد إتباعها كي يقيموا التوازن بين الحاجات غير المحدودة وبين الموارد النادرة، كما يدرس الاقتصاد السياسي الأفعال التي ترمي إلى تذليل الفارق بين الرغبات غير المحدودة، والوسائل الاقتصادية المتاحة.

يتبين مم سبق ذكره بأن الندرة هي الخاصية المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية، وذلك نظرا لتعدد حاجات الأفراد، ومحدودية الموارد فالعلاقة بين الندرة وتلبية الحاجات تكون نتيجة حتمية ضمن عملية التحليل الاقتصادي من أجل استمرار الحياة، والتي تتنوع أساسا إلى ثلاث عناصر:

أ- الموارد الطبيعية: الثروة الزراعية...

ب- الثروة البشرية، الإبداع والنشاط

ت- الموارد المصنعة: أي المادة الأولية بعد التحليل

ونظرا لأهمية العناصر الثلاث المشار إليها فيمكن استخراج عناصر التحليل الاقتصادي وهي الإنتاج، التبادل، الاستهلاك و لتوضيح أكثر سنتطرق لمفهومها على النحو التالي:

01- الانتاج:

هو خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل، أو إضافة منفعة إلى منفعة أخرى سابقة، والتي تنتج عن النشاط البشري التي يهدف إلى تحويل المواد الأولية " الطبيعية" حسب الحاجات الإنسانية، مثل تحويل الموارد المائية إلى طاقة كهربائية أو تحويل المواد الزراعية إلى مادة استهلاكية عبر مرورها بعدة مراحل تحويلها

02- التبادل:

هو إعطاء شيء مقابل شيء آخر وهو حلقة وصل تجمع بين الإنتاج و الاستهلاك وهي عملية تلبي بالضرورة عملية الإنتاج، فيكون هناك عدة منتوجات لأطراف متعددة، ولسلع مختلفة تشكل حلقات متسلسة ومنسجمة مع الحاجات المطلوبة للأفراد.

03- الاستهلاك:

هو نشاط بشري يهدف إلى إشباع الحاجات البشرية، وذلك من خلال إتلاف المنتوجات بطريقتين هما:

أ- **استهلاك إنتاجي**: تسخر فيه قوة الإنتاج في عملية إنتاج وخلق ثروة جديدة، كأن يعمل عمال النفط لتحويله إلى مواد طاقوية، أو تحويل القطن إلى قماش.

ب- **استهلاك خاص**: و مفادها أن يستعمل أفراد المجتمع السلع والخدمات لإشباع رغباتهم بصورة مباشرة وهذا الاستهلاك لا يساهم في إنتاج جديد.

أهمية الاقتصاد السياسي:

يعتبر الاقتصاد السياسي علم له علاقة أساسية بدراسة السياسة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق الموازنة بين حاجيات المجتمع وفدرته على الإنتاج للوصول إلى محاولة ترشيد الإنفاق على ضوء تحليل العناصر الاقتصادية الثلاثة المذكورة سابقا، بالإضافة إلى التوزيع المرتبط بعملية التبادل، كل ذلك بالارتباط مع تحديد المعطيات الأخرى الخاصة بالمجتمع التي تظهر من خلال دراسة الديمغرافية المتغيرة في المجتمع، وكذا مدى مسايرة القوانين السائدة في الدولة لتنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة وهذا ما يؤدي إلى تحديد علاقة الاقتصاد السياسي بالعلو م الاجتماعية الأخرى خاصة علم الديمغرافيا وعلم القانون، وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من العلوم التي تهتم بالنشاط البشري لذلك سوف يتم التركيز على البعض منها فقط

المحاضرة الثانية: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى

- **أولا: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:**

إذا كان علم الاجتماع يدرس سلوك الإنسان والعلاقة التي تربط الفرد بغيره من أفراد المجتمع فقد يكون جوهر هذه العلاقة سلوك اقتصادي، وإذا كان موضوع التحليل الاقتصادي ينصب حول دراسة الإنتاج، التبادل، الاستهلاك، فإن الدراسة الاجتماعية تهتم بمدى إقبال المجتمع على منتوج معين دون غيره، لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد، فيمكن للتحليل الاقتصادي الاستفادة من الدراسة الاجتماعية في تحديد الطلب على سلعة معينه، وهذا ما يوضح التكامل الموجود بين علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

- **ثانيا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالديمغرافيا:**

الديمغرافيا علم يهتم بقضايا السكان، حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الإنجاب، التخطيط العائلي، تحديد النسل، المستوى المعيشي، طبائعهم...الخ، وهذا ما ينعكس على طلبات وتحديد احتياجاته، حسب المنطقة التي يقطن بها والنشاطات التي يقبل عليها وبالتالي فالدراسات الديمغرافية لها دور فعال في تحديد النشاط الاقتصادي من ناحية الحاجات، الاستهلاك والتبادل...الخ

- **ثالثا: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:**

هناك من يرى بأن جوهر السياسة هو الاقتصاد، فالسلوك السياسي هو سلوك اقتصادي أيضا، ولا يمكن دراسة السياسة العامة للدولة بمعزل على طبيعة الاقتصاد السائد فيها، فيؤثر النظام السياسي على النظام الاقتصادي حيث نجد أن النظم الليبرالية يتجه فيها الاقتصاد إلى إضفاء الحرية في الإنتاج والتبادل والتوزيع و الاستهلاك، وبالمقابل نرى أن العمليات الاقتصادية في

النظم الشمولية لديها ثقافتها الاقتصادية التي تسمح للآلة الانتاجية بالتحرك، أي خضوع النشاط الاقتصادي إلى الضبط من طرف الدولة خاصة إذا كان الاقتصاد موجه

رابعا: علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون

يعتبر القانون الوسيلة الفعلية لتجسيد السياسة العامة للدولة، والآلة الضابطة للنشاط الاقتصادي، ونجد أن الدولة مهما كان النظام السياسي فيها ليبرالي أو اشتراكي...الخ، فهي المحدد الرئيسي للاقتصاد، بواسطة النظم القانونية السائدة فيها عن طريق القوانين، المراسيم، إلى غير ذلك، كتحفيز نشاط اقتصادي معين أو الحد منه عن طريق الترسانة القانونية، كما قد تساهم الدولة بطريقة مباشرة في النشاط الاقتصادي للزيادة من إنتاج سلعة معينة تلبية لحاجيات المجتمع وتماشيا مع متطلباته، كل ذلك من قوانين محددة، وهذا ما يؤكد التلازم والترابط بين الاقتصاد السياسي والقانون.

****

المراجع:

د/ عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي

كمال ميهوبي، محاضرات في القانون العام الاقتصادي

د/ حسم طالبي، المختصر في الاقتصاد السياسي.